

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نتائج إجابة المحقق الدمام على الجبر

لقد انطربَ التساؤلُ حول سخية الإرادة فهل هي إرادية للنفس و اختيارية أم ضرورية قهريّة؟ وقد خاضَ المحقق الدمام في الإجابة معتبراً بأنّ: «هذا الشكُّ مما لم يبلغني عن أحدٍ من السابقين واللاحقين شيءٍ في دفاعه» وإنّ شخصية المحقق الدمام سامية للغاية بحيث قد عظمه السيدُ الخميني قائلًا:

«قال السيد المحقق الدمام و السند الممجد الاستاذ ذو الرئاستين العقلية و النقلية و ذو السيادتين العلمية و العملية استاذ الكل في الكل، رضي الله تعالى عنه و جزاه الله عن اولياء الحكمة و المعرفة أفضل الجزاء.[1]»

و قد بسطنا إجابته البارحة، وأمّا فذلكرة الإجابة فهي أن الإرادة:

– لو تعلقت بالفعل الصادر – لا بالإرادة – لسبقه شوقٌ مؤكّدٌ واحدٌ لذاك الفعل، و هو المراد في الواقع الخارجي.

– و لكن لو افترضنا أن الإرادة قد تعلقت بنفس الإرادة استقلالاً بالالتفات لها تماماً فالعقلُ سيمكنه تحليلُ هذه الإرادة إلى إراداتٍ متکاثرة، إلا أنه هذه الكثارات تُعدّ اعتباريةً قد أنجتها العقلُ لدى تحليله فحسب فنفسُ الإرادة في الواقع الخارجي لا تتوقف على إرادات متزايدةٍ كي تفتقر إلى اشتياقاتٍ متکاثرةً أيضاً فتتسلسلُ الإراداتُ بل وجداناً إنّا لا نمتلك سوى شوقٍ وإرادةً موحّدة.

و حيث إن المستشكل – الجبريّ – قد أصرَّ على أن الإرادة تتوقف على إرادةٍ أخرى و هكذا كي يتسلسل، فقد صدَّ المحققُ الدمام طريقَ التسلسل اللامتناهي بأنّا لا نستشعرُ بوجادتنا اشتياقاتٍ متکاثرة بل عنصرُ الشوق فارد، و أما مَنْبُعُ هذه الإرادات المُتَتالية فهو تحليلُ العقل بنحو الاعتبار الذهني فحسب فلا واقع لها خارجاً كي تتسلسل و إنما التسلسل ينطبقُ في الأمور الحقيقة و الإرادات الواقعية فحسب، بينما الشوق واحد و الإرادة واحدة فانحالت عقدة الإشكال.

و إمعاناً أوسع في عبارة المحقق الدمام، سُنُنُقُّ ثلاثة عناوين التي قد استخدماها في هذا الحقل:

1. عنوان "الوحدة" بأن الإرادة وحدانية و فاردة ضمن أفق النفس و الشوق واحد أيضاً وجداناً.
2. عنوان "الإجمالي" فلو اشتَدَّ هيجانُ الشوق و بلغَ القمة في العزم و الاشتياق "لاستَمَّ نصابُ إجماع الشوق" و لتحقّقت الإرادة الرّاسخة عندئذ نحو العمل حتماً، وبالتالي لو يبلغ الشوق درجة التأكيد و الاشتداد ضمن النفس لما تولدت الإرادة و لما تحرّكت العضلات نحو المتأطّل.
3. عنوان "الإجمالي" فمعناه أن الإرادة لو تعلقت بالفعل لأصبحت ملاحظة نفس الإرادة إجمالية في النفس إذ الإجمال قد نشأ نتيجةً

تعلق الإرادة بنفس الفعل – لا بالإرادة – ولهذا قد لوحِظَ نفسُ الإرادة إجمالاً وبالعرض، بينما لو تصورنا الإرادة مستقلةً – وبنفسها – لتكاثرِ الإرادات التفصيلية الاستقلالية وأنتجَ هكذا: إرادة الفعل و إرادة الفعل و إرادة إرادة الفعل و... و كافية هذه الإرادات قد نتجَت من تحليل العقل بحيث قد اعتبرَ إرادات مُتباشرة و مُتالية بالقوَة لا حقيقةً، بل الحقيقةُ أنَّ وجداً نُدعى بالشوق الواحد المتعلق بالفعل الواحد خارجاً، فلا يضرّنا تسلُّسلُ الإرادات الاعتبارية الذهنية، وذلك نظيرُ قصد اللفظ و المعنى حيث إنَّ اللفظَ يقصد المعنى أولاً و بالذات ثم يتوجهُ إلى اللفظ ثانياً و بالعرض، أجل لو عزمنا إلى إنشادِ الشعر لأصبحَ اللفظُ مستقلاً أولياً ثمَّ المعنى عرضياً.

و قد أجابَ المحقق الدَّاماد ضمن كتاب القبسات بصياغةٍ أخرى قائلًا:

«فاذن، نقول في ازاحة الشك (شيبة الجب): إنَّ رِيمَ (و قُصدَ) أنه يلزم حصول الإرادة من غير إرادة و اختيار و رضا من الإنسان بالقياس إليها، فقد بزغ لك بطلان ذلك. و إنَّ رِيمَ أنه يجب انتهاء استناد الإرادة في وجودها و وجوبها إلى القدرة التامة الوجوبية و الإرادة الحقة الربوبية، فقد عرفت أنَّ ذلك هو الحق، لا يحيص عنه العقل الصريح، و لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، و أنه لا جبر و لا تفويض، و لكن امر بين امرتين. و بالجملة لا فرق بين الفعل و بين إرادة الفعل، في صدورهما من الإنسان بالإرادة و اختيار، و في وجوب انتهائهما في سلسلة الصدور، و الاستناد إلى إرادة الفعال الحق الواجب بالذات، جلَّ سلطانه. و كيف يصح للإمكان بالذات وجود و وجوب، لا من تلقاء الاستناد إلى الموجود الواجب بالذات؟، فليثبت.[2]»

و كذا قد صرَّحَ المحققُ بأسلوب آخرَ ضمن كتاب الإيقاظات قائلًا:

«الأول: أنَّ أفعال العباد بإرادتهم و اختيارهم، و ذلك مستمرٌ الصحة في نفس الإرادة أيضاً من غير لزوم أشواق مختلفة مترتبة و إرادات متباينة متسلسلة بـأنَّ للنفس الفاعلة بالاختيار عن انبساط الشوق و تأكده حالةً واحدةً إجماليةً يفصلها العقل بتكرر الالتفات و تضاعف الاعتبار بالفعل إلى إرادة الفعل، و إرادة الإرادة، و إرادة الإرادة إلى حيث يستطيع إلى أنَّ يعتبر سبيلاً على مضاهاة الأمر في العلم بالمعلوم، و العلم بالعلم و العلم ذاهباً في الاعتبار لا إلى نهاية أخيرة يتعين الوقوف عليها بصورة علمية واحدة. و في الحركة الاختيارية على مسافة شخصية متصلة صحيحة الانقسام إلى أبعاض انفراضية متمادية اللاوقوف يكون حصول تلك الحركة الشخصية الاختيارية في كلِّ منها من أسباب حصولها في سائر ما يتلوه بإرادة واحدة إجمالية.[3]»

و هذا التقرُّبُ الأخيرُ قد استَطَنَ النقاطَ التالية:

1. إنَّ الشوق موحَّد تماماً.

2. إنَّ المقصود بالذات هو الشوق المسبوق للإرادة فلو تكثَّرت الإرادات بالقوَة العقلية التي تُحلِّ الإرادة الإجمالية إلى التفصيلية لـما أضرَّنا هذا التحليل و الاعتبار البحث فلا تسلسل منه الإرادات لأنَّ ذلك نظير تصور وجودات لا مُتناهية ضمن عالم الدنيا المحدود جداً فإنَّ افتراضَ اللامُتناهي معقولٌ تماماً – كتصوُّر إراداتٍ عديمة الإحصاء – رغمَ أنَّ تحققَه في الواقع الخارجي غير معقول نظراً لضيق سعةِ الدنيا.[4]

[1] كتاب شرح دعاء السحر ج 1 ص 111.

[2] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1374. القبسات. تهران – ایران: دانشگاه تهران. مؤسسه انتشارات و چاپ.

[3] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1381. مصنفات مير داماد (الإيقاظات). 1. Vol. 1. تهران – ایران: انجمن آثار و مفاخر فرهنگی.

[4] و أعتقدُ بأنَّ نفَسَ الإرادة تُعدُّ صفةً حقيقيةً ذاتَ الإضافةِ إلى الفعل، فلَا تُعدُّ فعلاً من أفعال النَّفَسِ كي تَحتاجُ إلى فعلِ إرادةٍ أخرى في النَّفَسِ فَيَسْلُسَ بِالصَّفَةِ الحَقِيقِيَّةِ قد تَوَفَّرَتْ بِبرَكَةِ الْأَمْرِ وَ الْبَعْثِ فَالصَّفَةُ لَا تَحتاجُ إلى عَلَى إِبْجَادِيَّةِ مُنْكَاثِرَةِ كِي تَسْلُسَ – الصَّفَةُ الْبَاطِنِيَّةُ الرَّاسِخَةُ –